

أظهرت بيانات وزارة المالية الأردنية الأربعة ارتفاع الدين العام الأردني إلى ما يفوق 21 مليار دولار بداية عام 2012.

ووفقاً للبيانات التي نشرت على الموقع الإلكتروني للوزارة تجاوز الدين العام الداخلي في فبراير الماضي 10,4 مليار دينار (14,6 مليار دولار) كما تجاوز الدين العام الخارجي 4,6 مليار دينار (6,5 مليار دولار).

ويدين الأردن لـ "مؤسسات إقليمية ودولية" بينها البنك الدولي بما يزيد عن 1,8 مليار دينار (أكثر من 2,5 مليار دولار) ولدول صناعية على رأسها اليابان وألمانيا بما يزيد عن 1,5 مليار دينار (نحو 2,1 مليار دولار).

وأظهرت البيانات، أن اليابان هي أكبر الدائنين للمملكة بما يقارب 910 مليون دينار (1,2 مليار دولار)، فيما حل البنك الدولي ثانياً بنحو 843 دينار (1,1 مليار دولار)، وارتفع الدين العام للأردن مع نهاية عام 2011 إلى ما يقارب 14,5 مليار دينار (نحو 20,4 مليار دولار) مقارنة بنحو 12,5 مليار دينار (17,7 مليار دولار) عام 2010.

وكان مجلس النواب الأردني أقر نهاية فبراير الماضي موازنة المملكة لعام 2012 بحجم 6,8 مليار دينار (9,6 مليار دولار) وعجز يقارب 1,5 مليار دولار، والأردن الذي يزيد عدد سكانه عن 6,5 مليون، ذو "دخل متوسط أدنى" وفقاً لتصنيف البنك الدولي، وتقدر نسبة البطالة فيه وفقاً للأرقام الرسمية بـ 3,41% بينما تقدرها مصادر مستقلة بـ 3%.

وسجل معدل التضخم في الأردن عام 2008 مستوى قياسياً بارتفاعه إلى 15,5% مقارنة مع عام 2007 إلا أنه انخفض عام 2009 إلى 7% وإلى نحو 5% عامي 2010 و2011.

ويعتمد اقتصاد المملكة إلى حد ما على المساعدات خصوصاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والسعودية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/04/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com